

قرار ترامب وانعكاساته على الواقع الفلسطيني والعالم

علي أبو زايد

بُعِيد وصول ترامب لسدة الحُكم في أمريكا، عمل على تحويل استثماراته ومواقفه من طابع قانوني إنسانيّ إلى طابع مالي واستثماري اقتصادي ضاربا بعرض الحائط المؤسسات الدولية وقراراتها وقوانينها الداعية للسلم الأهلي والدولي والتعاون بين الشعوب. ترامب يحتفي بشركائه في الأحزاب اليمينية سواء في أوروبا أو داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، فهو يقدّم «خدمة غير مسبوقّة للجماعات المتطرفة، سواء كانت إسلامية أو يمينية عربية الذي يدّعي شن حرب عليها لتقليص أخطارها!» (1) - حسب قناة الجزيرة القطرية .

إنّ موقف ترامب يكشف عن جوهر الرأسمالية العالمية الاحتكارية ذات الطابع الشرس التي تتعامل مع الآخرين من منظار مالي اقتصادي احتكاري باعتمادها على القوة العسكرية والنفوذ، وبهذا فهي تضرّ بالديمقراطية وحقوق الانسان لتمرّر مصالحها عبر الكثير من البوابات الدولية والتحالفية، مثل الاتفاقات الاقتصادية والعسكرية مع كثير من بلدان أوروبا وبخاصة حلف الناتو. وغير ذلك فإنّ سياسة ترامب قد مسّت بالعلاقات مع دول الاتحاد الأوروبي حيث تنعتها بالقارة العجوز وبأنّ الترسانة الأميركية هي التي تحمي تلك البلدان وبأنّهم يجب أن يدفعوا مقابل تلك الحماية الكثير. والموقف الأوروبي كان واضحا من خلال تصويت بعض دول الاتحاد الأوروبي ضد قرار ترامب بخصوص القضية الفلسطينية والقدس وحول قرار نقل السفارة الأميركية إلى القدس، تلك الدول التي طالبت ترامب بالعدول عن موقفه تجاه ذلك والالتزام بالشرعية والقرارات الدولية. (2) - حسب تقرير الاتحاد الأوروبي. السياسة الأمريكية المنحازة للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية

والقدس الشرقية، والتي تُوجت مؤخرًا بإعلان ترامب الأخير في السادس من كانون الأول 2017 عن اعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارته من تل أبيب إلى القدس، ودعمه لتوسيع الاستيطان وهجومه على شعوب العالم ونعتها بالحثالة وعلى الأخص شعوب أفريقيا، لن تؤدي إلا إلى تسعير الصراع وعدم الاستقرار في العالم أجمع. تلك السياسة التي ينتهجها ترامب تؤكد بأن أمريكا هي جزء من المشكلة باعتبارها داعمة للاحتلال وهذا يعني أنها جزء من الاحتلال للأراضي الفلسطينية، ويؤكد ذلك بأنه لا حل لهذا الصراع إلا بإنهاء الاحتلال، وأن يمارس الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أراضيه في حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية وطرح حل قضية اللاجئين حسب القرار الدولي رقم 194.(3)

إعلان ترامب بصفته رئيسًا للولايات المتحدة الأميركية يتنكر في واقعه كليًا ويتعارض مع كافة القرارات الدولية وقرارات مجلس الأمن، ويخالف القانون والإجماع الدولي الذي يعتبر القدس الشرقية أرضًا محتلة، والقرارات التي أعلنتها عشرات الدول بدعمها لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وهذا يدعو العالم أجمع العمل على عزل سياسة أمريكا ومواجهتها ومنع تمرير ذلك القرار.

فباعتراف الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، يوم الأربعاء 6 كانون الأول 2017 بمدينة القدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، تكون هذه الخطوة قد أنهت تقاليد السياسة الخارجية الأميركية التي امتدت لعقود وكانت تتجنب إعلان القدس عاصمة لإسرائيل في غياب اتفاق سلام إسرائيلي- فلسطيني. هذا القرار سيهدم توافق الآراء الدولي حول القدس، ويسهم في الحكم المسبق على مسألة كان من المفترض أن تُترك للمفاوضات النهائية بين الجانبين، مع إمكانية أن توجج مزيدًا من التوترات في المنطقة. (4)

خصوصية القدس والسياسة الأميركية تجاهها:

باعتبار القدس لها خصوصيتها التاريخية والدينية والجغرافية والسياسية، فإنّ قضيتها هي من أهمّ القضايا في الصراع الفلسطيني والعربي الإسرائيلي. إسرائيل أقدمت على احتلال مدينة القدس الشرقية في العام 1967 وتعمل على تثبيت واقع أنّ القدس الموحدة هي عاصمة لها، في حين أنّ موقف الفلسطينيين واضح من المدينة المقدسة بمطالبتهم باعتبارها عاصمة لدولتهم العتيدة. كما وتنص اتفاقيات أوسلو الموقعة في العام 1993 على التفاوض بخصوص وضع مدينة القدس في آخر المسارات التفاوضية بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني. تُعتبر القدس بالنسبة لعموم الشعب الفلسطيني خطأً أحمر وغير قابلة للنقاش بالنسبة لهم ولا يجوز

التفاوض عليها. وبخصوص المدينة، فإنّ المجتمع الدولي لا يعترف بالسيادة الإسرائيلية عليها، حيث تحتفظ تلك الدول بسفاراتها في تل أبيب وليس في القدس، بما فيهم أمريكا حليفة إسرائيل. لقد تغلغت إسرائيل في القدس الشرقية وضواحيها واستطاعت بناء العشرات من المستوطنات على أراضيها؛ حيث بلغ تعداد المستوطنين هناك حوالي ربع مليون مستوطن يهودي، إلا أنّ المجتمع الدولي بمواقفه يعتبر أنّ هذه المستوطنات والتغييرات الديموغرافية غير قانونية بحسب القانون الدولي، لكنّ إسرائيل تضرب بعرض الحائط كافة القوانين والمواثيق والمواقف الدولية دون رادع أو موقف عملي دولي يحول دون ممارستها الخطيرة.

بالرجوع إلى تاريخ المواقف الأميركية تجاه القضية الفلسطينية، فإنّ «الولايات المتحدة في عهد الرئيس هاري ترومان (1884-1975) ضغطت بقوة لمصلحة مشروع التقسيم بين العرب واليهود، ووضعت المدينة المقدّسة تحت الوصاية الدولية، غير أنّ الحرب بين الطرفين عام 1948 واحتلال اليهود للقدس الغربية فرضت متغيرات جديدة على الأرض الفلسطينية وجعلت إدارة ترومان تغض النظر عن قرار وضع المدينة تحت الوصاية الدولية. فدعمت مساعي إسرائيل إلى نقل مؤسساتها إلى القدس الغربية في تلك الفترة، وإثر حرب حزيران 1967 واحتلال إسرائيل القدس الشرقية (التي تضم المسجد الأقصى وقبة الصخرة وكنيسة القيامة وحائط البراق «حائط المبكى عند اليهود») أكدّ الرئيس الأميركي ليندون جونسون (1908-1973) على ضرورة اعتراف الدول العربية بإسرائيل وعلى حقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة وأن تكون القدس مفتوحة لكل الأديان، واستخدمت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو VETO) ضد قرار مجلس الأمن الدولي (2253) و(2254) اللذين طالبا إسرائيل بالانسحاب من القدس الشرقية وإلغاء الإجراءات والسياسات المتبعة كافة والتي تهدف إلى تغيير وضعها. وعلّلت إدارة جونسون ذلك بأنّ الإجراءات الإسرائيلية مؤقتة وأنّها لا تحدّد الوضع النهائي لمدينة القدس. في عهد الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون (1913-1994) لم يتغير الموقف الأميركي، بل أصبح يركّز على ضرورة أن تكون القدس موحدة لإعطاء الشرعية لإسرائيل لاحتلال المدينة وسحب البساط من الدول العربية التي تطالب بانسحاب إسرائيل من القدس الشرقية كونها تمثل أهمية دينية وروحية لدى المسلمين والمسيحيين. ففي 3 تموز 1969 صوتت الولايات المتحدة لمصلحة مشروع القرار الذي يدعو إسرائيل إلى إلغاء كافة الإجراءات بما فيها إقامة المستوطنات وكل ما يهدف إلى تغيير وضع مدينة القدس. بيد أنّ الإدارة الأميركية ما لبثت أن التفت على القرار بطرح مشروع في 9 كانون الأول 1969 اعتبرت فيه أنّ مدينة القدس موحدة لجميع الديانات وأكدت دور إسرائيل في الحياة المدنية والدينية والاقتصادية للمدينة». «وهذا ما ركّزت عليه كذلك إدارتا جيرالد فورد (1913-

(2006) وجيمي كارتر (1924-) على اعتبار القدس موحدة من أجل شرعنة الإجراءات الإسرائيلية في المدينة، ولقطع الطريق على أيّ دعوة لانسحاب إسرائيل من القدس الشرقية، وفي عهد كارتر ومع اتفاقيات كامب ديفيد (1978-1979) تعمدت الولايات المتحدة وباتفاق مع إسرائيل على إبعاد كل الفقرات الخاصة بالقدس من جدول الاتفاقية».

«وفي 30 حزيران 1980 امتنعت الولايات المتحدة على التصويت على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 476 والقاضي بشجب إصرار إسرائيل على تغيير الطبيعة المادية والسكانية لمدينة القدس، وقد حظي القرار بموافقة جميع الأعضاء الدائمين في المجلس باستثناء الولايات المتحدة. وفي تحدّي علني وواضح، أعلن الرئيس رونالد ريغان (1911-2004) في عام 1980 بأنّ القدس الموحدة تعني السيادة الإسرائيلية على المدينة مؤكّداً شرعية الإجراءات الإسرائيلية بخصوص المستوطنات التي تقوم ببنائها في المدينة. أمّا عهد الرئيس جورج بوش الأب (1924-) فكان أكثر قرباً وتحيزاً لإسرائيل، لكنه لم يعلن موقفه هذا حرصاً على عدم توتر العلاقات الأميركية-العربية في فترة الاستعداد لاحتواء العراق فاندلعت حرب الخليج 1990-1991. وفي عهد بيل كلينتون (1946-) أكد الرئيس أثناء حملته الانتخابية أنّه يؤمن بأنّ القدس هي العاصمة الموحدة، وأنّه يتمنّى نقل السفارة الأميركية إليها، غير أنّ عامل التوقيت يبقى العائق امام تنفيذ السياسات الأميركية في هذا الاتجاه. وجاء جورج بوش الابن (1946-) الذي وقّع في 30 أيلول 2002 على مشروع قرار للكونغرس باعتبار القدس الموحدة العاصمة الأبدية لإسرائيل. غير أنّه أشار بعد ذلك بأنّ توقيعها على القرار لا يعني تغييراً في سياسة بلاده تجاه القدس التي رأى بأنّ الحل النهائي لها يتم عبر مفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين». «أمّا في عهد باراك أوباما (1961-) فقد كان في برنامج انتخابه بند خاص للقدس والعمل على الاعتراف بها عاصمة لإسرائيل، غير أنّ الحزب الديموقراطي حذف هذا البند خشية توتر العلاقات الأميركية العربية في عهده» (5). وقد شهد حكمه نشاطاً مكثفًا وضغوطاً مارسها أعضاء في الكونغرس للاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ففي 6 آب 2009 قدّم أعضاء في الكونغرس مذكرة إلى أوباما مطالبين بضرورة الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس بحلول عام 2012 وإلغاء سلطة الرئيس الأميركي بتأجيل نقل السفارة الأميركية إلى القدس. وما خشي منه أوباما، عمل على تطبيقه دونالد ترامب (1946-) الذي أعلن في 6 كانون الأول 2017 اعتراف بلاده بالقدس عاصمة أبدية لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس.

فما الذي دفع ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل في هذا التوقيت؟ «الحقيقة أنّ هذا الموضوع يدفعنا إلى التماس عدة خيوط من أجل الوصول إلى أصل موضوع الاعتراف.

من ضمن تلك الخيوط تدني شعبية ترامب في الفترة الأخيرة بعد فشله في تحقيق أي من وعده للشعب الأميركي ومنها إلغاء الاتفاق النووي مع إيران في حينه، وبناء سور المكسيك الجارة المزعجة للأميركيين. فكان الاعتراف نوعاً من العمل على إعادة شعبيته التي فقدتها في بدايات حكمه في البيت الأبيض. فضلاً عن ذلك، ترى أوساط سياسية أميركية أن ترامب تعرّض إلى ضغط واسع النطاق من اللوبي اليهودي داخل الولايات المتحدة، وكذلك أثناء زيارته لتل أبيب في أيار الماضي وخلالها وعد ترامب بنيامين نتانياهو بأن قضية الاعتراف بالقدس لها أولوية، وتبقى قضية التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية الأميركية عاملاً مهماً من عوامل اندفاع ترامب للاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل لصرف الأنظار داخل الأوساط الرسمية الأميركية عن هذه القضية التي شغلت حيزاً كبيراً من مناقشات الأوساط السياسية وتحولت إلى قضية رأي عام»(6).

الموقف الأمريكي الرسمي:

إنّ المسؤولين في إدارة ترامب يعتبرون ويروجون بأنّ الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل هو بمثابة اعتراف بالواقع! لكن هذا الأمر يحتاج إلى تحديد حدود المدينة في اتفاق نهائي خاص بشأن القدس والذي من شأنه ألا يؤثر على الأماكن المقدسة رغم وجود الحفريات والتغيير الديموغرافي لطابع المدينة من أبنية وحضارة وشكل وقوانين بخصوصها وبخصوص سكانها، أو تغيير في أسماء المواقع وفي الثقافة والتعليم والمراكز المتعددة للفلسطينيين والتي تتهدد بالإغلاق يوماً بعد يوم في مختلف مجالات.

ترامب وعد ناخبه أثناء حملته الانتخابية أنّه جادٌ في موقفه الذي يقضي بالاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل، وبأنّه سيعمل على نقل سفارة بلاده من تل أبيب إلى القدس. ومن المعلوم بأنّ الرؤساء الأميركيين السابقين كانوا قد وقّعوا على أمر تأجيل تنفيذ قانون صادر في العام 1995 القاضي بنقل السفارة إلى القدس ليُظهروا بأنّ أميركا حيادية في مفاوضات السلام في الشرق الأوسط؛ أمّا ترامب فقد تجرّأ واتخذ قراره بهذا الخصوص. حقيقة بعد التدقيق ملياً في قرار ترامب ، لنا أن نطرح: هل هناك **دوافع خفية** وراء هذا القرار؟ إنّ خطاب ترامب المختصر في البيت الأبيض يدل على أنّ هناك تحوُّلاً كبيراً في السياسة الخارجية الأميركية تجاه الصراع في الشرق الأوسط وخاصة القضية الفلسطينية، وكشف عن إشارة ترامب الفاضحة إلى أنّ الرؤساء السابقين لأميركا قد جعلوا مسألة القدس مجرد وعد ضمن حملاتهم الانتخابية بعيد عن التنفيذ. لكنّه هو يفخر بتميّز نفسه عنهم في أنّه وعد وأوفى بوعده؛ حيث أشار في خطابه إلى القانون الذي أقرّه الكونغرس في الثالث والعشرين من عام 1995 بشأن السفارة الأميركية ونقلها إلى القدس. هذا القانون ينصّ على أنّ القدس ستظل مدينة موحدة يتم فيها حماية الحقوق لكل المجموعات العرقية والدينية، والاعتراف بالقدس كعاصمة لدولة

إسرائيل، وبأنه ينبغي بناء السفارة الأمريكية ونقلها إلى القدس قبل تاريخ الحادي والثلاثين من أيار من العام 1999. وذكر ترامب أيضاً أنّ الرؤساء السابقين بيل كلينتون وجورج بوش الابن وباراك أوباما كانوا قد وقّعوا قرارات متتالية كل ستة أشهر لتأجيل تنفيذ القانون، وبأنه أي ترامب كان قد وقّع أيضاً مرغماً على تأجيل تنفيذ هذا القرار بعد أن أقنعه صهره والمهندس المُحتمل لاحقاً لمبادرة سلام جديدة جاريد كوشنر، بأنّ نقل السفارة إلى القدس قد يفوّض جهود المبادرة الجديدة قبل أن تقيم حكومة ترامب علاقات جيّدة في المنطقة. (7)

ترامب وسياسة خُط الأوراق:

ترامب في كل تحركاته وسياساته واعتداده بنفسه يُظهر بأنّه لن يخلف بوعد لمنتخبه وأنه أكثر جدية ممّن سبقه من رؤساء أمريكيين، إذ يخفي الكثير من التخبّط الواضح وانعدام التوازن بكل ما يطبقه. ولكن الواضح أنّ ترامب بارتباطاته الذاتية مع الجماعات الكنسية الأنغليكانية وخدمة لمصالح مؤيديه من اليمينيين والمحافظين، وميوله نحو الانعزال السياسي تحت شعار «أمريكا أولاً»- يوطّد ولائه لتلك الأطراف المذكورة آنفاً خدمة لحليفته إسرائيل، ولصالح إدارته في درء المخاطر التي تواجه سياسته بما ينعكس في واقع الحروب الأهلية في اليمن وسوريا وليبيا وتبعات وتأثيرات ما سمّيت ثورات سنة 2011 في المنطقة العربية، وازدياد الأزمات وتصاعد التأثير الإيراني المُنافس في اليمن والعراق ولبنان وسوريا، والاقْتتال الداخلي في ليبيا وتحديات كوريا الشمالية لأمريكا وتصاعد قوتها النوويّة. ولكن ترامب يفكر بتبسيط كل الأمور بطريقة غير عقلانية وبأنه يجب أن يكون في مركز القيادة حتى وإن كانت لديه معادلة غير دبلوماسية وغير محسوبة استراتيجياً بشأن النزاع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مع ميوله إلى التمحور حول الذات ولزوم أسلوبه الاستعراضية في تدبير الأمور السياسية. لذا أظهر ترامب ثقافة رجل الصفقات وأنه على استعداد للمغامرة بخلط الأوراق في مراكز الصراع والنفوذ في العالم. (8) - حسب وكالة abc الإخبارية.

سلوك ترامب غير الدبلوماسي وغير السياسي المُحاز:

نشرت اللجنة اليهودية اللوبي الصهيوني في أمريكا في مجلة نيويورك تايمز صورة لترامب بعد خطابه يظهر فيها وهو يصلي عند حائط البراق في القدس، وكتبت في أعلى صفحة كاملة في المجلة: ”وعدت ووفيت بالوعد.. شكراً على الاعتراف الشجاع بالقدس عاصمة أبدية لإسرائيل“. ترامب هو أكثر إثارة للجدل والأكثر تقلباً في الشرق الأوسط، فمن أكثر من 282 وعداً أعلنها أثناء حملته الانتخابية، فإنّه قد أطلق شعلة نار على القضية الأكثر قابلية

للانفجار وقرّر المضي في خطته برغم مشورة وزير خارجيته ريكس تيلرسون ووزير دفاعه جيم ماتيس، بعدم تغيير وضع القدس حالياً، حيث يساور هذين المسؤولين من حول ترامب القلق المتزايد بشأن تنامي المشاعر المعادية للولايات المتحدة ورد الفعل المحتمل ليس على الدبلوماسيين الأميركيين فحسب بل وأيضا على الجنود الأميركيين المرابطين في الخارج. هذا، فقد أبلغ المبعوث الدولي لعملية السلام في الشرق الأوسط نيكولاي ملاد نوف مجلس الأمن بأنّ القدس ربما تكون الموضوع الأكثر إثارة للمشاعر والأكثر صعوبة ضمن قضايا الوضع النهائي في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. ويلاحظ مراقبون سياسيون آخرون بأنّ ترامب يتّجه حالياً نحو تطبيق استراتيجيته للتدمير الدولي في أكثر المناطق الملتهبة من الناحية الجيوسياسية في العالم. لكن القرارات السياسية لم تتوقف عند حد الشؤون المحلية بل تدخل إلى العلاقات الشخصية في خضم ما يجري، حيث أنّ المليونير اليهودي الأميركي شلدون أدلسون وهو صاحب نوادي القمار والمنتبرع للحزب الجمهوري اجتمع مع ترامب في إحدى بناياته في نيويورك قبل عشرة أيام من حفل التنصيب وأبلغ رئيس المنظمة الصهيونية في أميركا مورتن كلين بتصميم ترامب على نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، وبأنّ هذا سيظل أولوية قصوى وقضية يتعلّق بها قلبه وروحه!! (9)

في مقال مفصّل يفسّر مارك لاندلر كيف أنّ جمعية عمل سياسية مؤيدة لترشيح ترامب للرئاسة تلقت تبرعاً بعشرين مليون دولار من أدلسون وزوجته، وأنّهما تبرعا أيضاً بمبلغ مليون ونصف دولار للجنة التي نظمت المؤتمر القومي للحزب الجمهوري في صيف 2016. لهذا، فقد ظلّ وضع القدس بالنسبة للمرشح والرئيس ترامب ضرورة سياسية أكثر منها مشكلة دبلوماسية. من ناحية أخرى، قرّر ترامب الوقوف في صف مؤيديه الرئيسيين، لكن فريقه لشؤون الأمن القومي قدّموا خيارات بشأن قضية القدس وطلب منهم تحديد حلول أكثر ابتكاراً، فقدّموا اقتراحين: توقيع قرار تأجيل نقل السفارة مجدداً أو توقيع قرار نقل السفارة ولكن مع تأجيل الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وتحديد خطة مستقبلية لنقل السفارة. هناك سبب آخر لسلوك ترامب وهو اجتماعاته المتكررة مع ممثلي الجماعات الأنغليكانية المسيحية الذين دأبوا على حثّه على المضي قدماً في نقل السفارة الأميركية إلى القدس، من هؤلاء توني بيركينز، وكيف أنّ الأنغليكانيين والمسيحيين المتمسكين بالإنجيل والأقرب إلى المسيحية الصهيونية عبّروا لترامب عن رغبتهم بشكل واضح في ربط علاقات خاصة مع إسرائيل، غير أنّ هذا المسعى باعتبار القدس عاصمة الدولة اليهودية يأخذ منحى مغايراً لرؤية المسيحية أصلاً ويتعارض مع أحكام القانون الدولي، حيث عبّر البابا فرانسيس عن قلقه البالغ وناشد الجميع بشدّة لاحترام الوضع الراهن للقدس بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة. (10)

ترامب المغامر وصاحب الصفقات المغامرة:

الطريق الذي يسلكه ترامب يُفوّض من مصداقية أمريكا دون عائد سياسي، ورغم عقليته المتأثرة بالصفقات وبمقاييس الربح والخسارة، فإنّه يتجاوز القواعد الأساسية للواقعية السياسية وخدمة المصالح الذاتية الأميركية في فلسفة سياسة الحزب الجمهوري، وبالإمكان اعتبار موقفه من القدس خطة ذاتية بلا قيمة استراتيجية محددة لبلاده. فقد ذكر في كتابه بعنوان "التفكير في الأمور الكبيرة": "أنا أعشق تحقيق الأهداف الكبرى والتوصل إلى الصفقة الكبرى، أعشق أيضاً سحق الطرف الآخر وجني ثمار الصفقة، وهذا أعظم من الفوز بالرئاسة! (11) وك رئيس مثل ترامب يدرك أنّ سلوكه لم يعد بالرّيح السياسيّ على بلاده وعلى حكمه من خلال موقفه من القدس، وهو الذي يحرص على تكريس صفقاته إذ حضر قمة الرياض في أيار من العام الماضي وحصل على حوالي نصف تريليون دولار من الاستثمارات الخليجية، وتحول كرجل شرس في المفاوضات إلى رجل الصفقات. يقول توماس فريدمان الذي تابع تطورات السياسة الخارجية الأميركية منذ ثلاثين عاماً بأنّ ترامب أصبح مصدراً للصفقات المغامرة لأنّه لا يرى في نفسه رئيساً للولايات المتحدة، ويعتبر نفسه رئيساً لقاعدته الانتخابية التي أصبحت مصدر التأييد الوحيد أو ما تبقى له، وأصبح ترامب مدرّكاً بأنّه يجب أن يقدم لقاعدته الوعود غير المدروسة وغير القائمة على تصورات سليمة عندما أطلقها أو جزءاً منها أثناء حملته الانتخابية. لقد تخلى عن الكثير مقابل المردود القليل. (12)

الكاتبان ستيفان والت وجون ميرشايمر كتبوا قبل حوالي عشرة أعوام أنّه من الصعب تعيين حدود اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة، وأنّه يشمل انتلاًفاً رخواً من الأفراد والمنظمات يسعيان حثيثاً لتحويل بوصلة السياسة الخارجية الأميركية نحو الوجهة المؤيدة لإسرائيل ومصالحها، وقد نجحت عائلة أدلسون والأثرياء اليهود الأمريكيان في إقناع ترامب بالتحرك في هذا الاتجاه. كما وأنّ العلاقة الشخصية والسياسية بين أدلسون وترامب ونتنياهو تجاوزت منطق التوازن فيما بين مراكز القوة ضمن آليات السياسة الأميركية. ويظهر أيضاً كيف أنّ اللوبي الإسرائيلي يترك مفعولاً سلبياً ليس على المصالح الأميركية فحسب، بل ويمتد تأثيره ليصل إلى إلحاق الضرر بشكل غير مقصود بمصالح إسرائيل أيضاً، ويتضاءل الرأسمال السياسي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط ومناطق أخرى (13). وهذا يعطي انطباعين سلبين أولهما أنّ الولايات المتحدة لم تكن وسيطاً نزيهاً في عملية السلام، وثانيهما عبثية التلويح باتفاق السلام من خلال تفادي الحسم في الوضع النهائي للقدس وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة وعدم إمكانية حل الدولتين. هذا بدوره يؤدي إلى أنّ إعلان ترامب بشأن القدس قد يدفع الفلسطينيين عنوةً نحو الوحدة القسرية.

ترامب في مواجهة العالم:

كثيراً ما تعهد ترامب بأن يكون صديقاً حقيقياً لإسرائيل، وبأنه على الولايات المتحدة التعاون كثيراً مع إسرائيل. وهذا الالتزام للمنظمات اليهودية الأميركية بدعم المصالح الاستراتيجية الإسرائيلية ساعد في نمو قناعته بأنه رئيس متمسك بمبادئه أحياناً، فيما يقترب أحياناً أخرى من تبني «ميكا فيلية» جديدة في التعامل مع قضايا أقل تعقيداً (14). وقبل إلقائه خطابه حول القدس، كان قد تحدث ترامب مع نتنياهو ثلاث مرات وتم التنسيق بين بعثتي إسرائيل وأمريكا في الأمم المتحدة وبذل جهودهما لتقويض إمكانية صدور قرار على خلاف ما يريدون من مجلس الأمن، غير أن ثماني دول بما فيها بريطانيا وإيطاليا وفرنسا من أصل خمس عشرة دولة أعضاء في مجلس الأمن (15) طالبت بجلسة طارئة، فيما شدد الفلسطينيون والأثراك على أن اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل ينتهك القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة (16).

إن جلستي مجلس الأمن قد جسدتا انقساماً واضحاً حول مستقبل عملية السلام بين معسكري الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، والمجتمع الدولي من جهة أخرى. وحاولت السفارة الأميركية نيكي هيلي دخول معركة الدبلوماسية بنظرية أن أفضل استراتيجية للدفاع هي الهجوم، فانتقدت الأمم المتحدة بأنها فعلت الكثير في إلحاق الضرر بمستقبل عملية السلام بدلا من تعزيز فرصها في المستقبل. كما اتهمت المنظمة العالمية بأنها واحدة من أشرس المراكز في العالم عدائية تجاه إسرائيل. ولتبيد الانتقادات للاعتبارات غير القانونية في قرار ترامب، تركّز خطاب هيلي على اعتبار إسرائيل ضحية حيث قالت بأنه لن ينبغي أن تتعرض إسرائيل لسوء المعاملة والضغط من خلال أي اتفاق تتوصل إليه الأمم المتحدة أو أية مجموعة من الدول التي ثبت تجاهلها لأمن إسرائيل. وكان قد اعتبر السفير الإسرائيلي داني دانون قرار ترامب بأنه خطوة عملاقة لإسرائيل وللسلام.

الموقف الفلسطيني من خطوة ترامب تجاه نقل سفارته إلى القدس:

على إثر هذا الإعلان بشأن نقل سفارة أمريكا من تل أبيب إلى القدس، تصاعدت ردود الأفعال الفلسطينية والعالمية، حيث صرّح الرئيس الفلسطيني السيد محمود عباس في حينه بأن نقل السفارة الأمريكية إلى القدس سيكون «مرفوضاً» لدى الفلسطينيين، كما وأعرب السيد نبيل أبو ردينة المتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية بأنه إذا حدث ما أعلنه ترامب فإنّ الوضع سيتعقد وسيضع العراقيل أمام عملية السلام، وربما ستكون في حد ذاتها نهاية لعملية السلام. ومن ناحيته فقد أعلن مستشار الرئيس الفلسطيني للشؤون الدبلوماسية السيد ماجد الخالدي في تصريح له لوكالة اسوشيتد برس للأنباء بأن إعلان ترامب ربما يُنهي دور واشنطن كوسيط

للسلام في الشرق الأوسط، وهذا سيعني أنّ الأمريكان قد قرّروا من تلقاء أنفسهم النأي عن جهود إرساء السلام. كما وتحدّث رئيس المكتب السياسي لحركة حماس السيد إسماعيل هنية بأنّ الشعب الفلسطيني لن يسمح بتمرير هذه المؤامرة وبأنّ خيارات الفلسطينيين مفتوحة في الدفاع عن حقوقه وأماكنه المقدسة (17).

وكان قرار الفلسطينيين إيقاف اتصالاتهم مع حكومة ترامب ورفضهم استقبال نائبه مايك بنس خلال زيارته للمنطقة، يعتبر تطوراً في مواقفهم ورسالة للأمريكان بأنّ دورهم في عملية السلام قد انتهى، وهذا يتطلّب من الفلسطينيين البحث عن وسيط جديد من العرب وكذلك من المجتمع الدولي، يستطيع المساعدة في التوصل الى تحقيق حل الدولتين.

وزير الخارجية الفلسطينية رياض المالكي قال أنّ القرار الأمريكي لن يؤثر على وضع مكانة المدينة المقدسة بأيّ شكل من الأشكال، بل يؤثر على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كوسيط للسلام، وتساءل عمّن يخدم هذا القرار سوى قوى التطرف والحكومة الإسرائيلية في تنفيذ أجدتها، وتساءل كيف يكون هناك خطة سلام تُستثنى منها القدس. وأشار إلى أنّ الولايات المتحدة فشلت في اختبار القدس رغم تحذيرات الفلسطينيين وتحذيرات العالم أجمع من التهاون بهذا القرار والمساهمة في تحويل صراع سياسي قابل للحل إلى حرب دينية لا حدود لها. وتساءل أيضاً هل للولايات المتحدة أن تسأل نفسها لماذا تقف معزولة في موقفها هذا؟ ولماذا لم يستطع أقرب حلفائها غض النظر عن قرارها؟ الجواب يتمثل في أنّ القدس هي بوابة السلام ومدينة القيامة والأقصى وأولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، وهي عصية على التزوير والتشويه ولن تستسلم لأيّ حصار وهي مفتاح الحرب ومفتاح السلام في الشرق الأوسط والعالم أجمع (18).

بعد قرار الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، دخل الفلسطينيون في مفصل مهم من تاريخ قضيتهم. فهناك مواقف وتوجهات أساسية في تاريخ القضية الفلسطينية تتعلق بإنهاء الانقسام الفلسطيني، وإعادة النظر في جدوى عودة المفاوضات التي توقفت عملياً منذ 30 آذار 2013 ولم يبق أيّ تفاوض حقيقي بين الفلسطينيين وإسرائيل. فقرّرت القيادة الفلسطينية تدويل القضية بعرضها على المنظمات الدولية، وإقامة اعترافات ثنائية مثلما حصل مع السويد والفاتيكان، فضلاً عن بعض البرلمانات التي اعترفت بالدولة الفلسطينية دون أن تعترف دول تلك البرلمانات به، لهذا فإنّ ما قام به ترامب حسب الدكتور محمد اشتية عضو اللجنة المركزية لحركة فتح «ليس سوى تناغم مع ما عمله نتانياهو الذي ضرب بعرض الحائط كل الاتفاقيات مع الفلسطينيين، كما وأنّ الرئيس الأميركي قضى على مستقبل التفاوض وما يتعلق بقضايا الحل النهائي كالقدس والحدود والمياه واللاجئين»، كما وأنّه «تحدّي النظام الدولي» (19).

من المعروف بأنّ المجلس الوطني الفلسطيني هو صاحب الولاية، ومنظمة التحرير الفلسطينية والمجلس هما من أسّس السلطة. وهذا يتطلب مراجعة جدية وحقيقية من قبل هذه المؤسسات لكل التطورات من خلال عقد اجتماعاتها ومؤتمراتها، ويقع على عاتق المؤسسات الرسمية هذه الوقوف ملياً على مسألة المصالحة الداخلية وعملها للوصول إلى ائتلاف دولي لإنهاء الاحتلال.

السياسة الإسرائيلية تجاه القدس والعلاقة مع الفلسطينيين:

جاء إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بأنّ الهوية التاريخية والقومية لليهود ستحتلّى بالاعتراف لا سيما بعد إعلان ترامب. وحسب وزير التعليم الإسرائيلي نفتالي بينيت، فإنّ الولايات المتحدة تضع حجراً آخر في جدران القدس وفي ركيزة الشعب اليهودي، وفي ذلك دعوة الدول الأخرى على حذو إعلان ترامب. في حين شنّ مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة داني دانون هجوماً عنيفاً على الأمم المتحدة واصفصاً من يعترضون على قرار ترامب وأمريكا بأنهم ليسوا إلاّ دُمى تحركها القيادة الفلسطينية، وتحدث في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بأنّ الجمعية العامة منافقة وقال: «من المخجل بأن يحصل ما حصل، ومن المخجل أن يعقد مثل هذا الاجتماع وبأنّه لا يمكن لأيّ قرار في الأمم المتحدة أن يُبعد إسرائيل عن القدس(20)!!».

اتبعت إسرائيل أساليب شتى لتحقيق هدفها المعلن وهو تهويد القدس، ولعل أبرزها كان الاستيطان الذي ساهم في إنجاح الهدف الإسرائيلي إلى حد كبير. ومع ذلك لم يكن الأداة الوحيدة التي لجأ الاحتلال إليها، فإلى جانب زرع الأحياء الاستيطانية الالتفافية حول مدينة القدس بهدف تطويقها وعزلها وزيادة عدد المستوطنين اليهود، تقوم إسرائيل بالتضييق على أبناء الشعب العربي الفلسطيني، وتعمل على تقليص عدد المواطنين الفلسطينيين بشتى السبل. فمسألة القدس واحدة من أبرز المسائل التي أرجئ البحث فيها بموجب اتفاقات أوسلو إلى ما سُمّي بمفاوضات الحل النهائي، لكن الحكومات الإسرائيلية بسياساتها الرامية إلى تهويد القدس سعت لاستباق تلك المفاوضات لحسم الموقف لمصلحتها من جانب واحد، وبذلك كانت مسألة القدس معضلة عملية التفاوض في كامب ديفيد الثانية حول الوضع النهائي. و بعد نشوب حرب عام 1967 أتيحت الفرصة الملائمة لإسرائيل لاحتلال ما تبقى من مدينة القدس وهو ذلك الجزء الذي تم وضعه تحت إشراف الأردن إبان حرب 1948. ففي السابع من حزيران 1967 بادر مناحيم بيغن الوزير في الحكومة الإسرائيلية آنذاك باقتحام مدينة القدس، حيث تم الاستيلاء عليها في اليوم نفسه، و عقب ذلك أقيمت إدارة عسكرية للضفة الغربية ترأسها الجنرال حاييم هيرتسوغ

الذي اتخذ من فندق إمبراسادور في القدس الشرقية مقراً لقيادته. و«تمَّ تعيين إدارة عسكرية للمدينة تتألف من شلومو لاهط حاكماً عسكرياً ويعقوب سلمان نائباً له، ووضعت تحت قيادتها قوات كبيرة تألفت من لواء مظلي وكتيبي مشاه وكتيبة حرس حدود وكتيبي هندسة وكتيبي مدفعية لإحكام السيطرة على المدينة» (21). وقامت سلطات الاحتلال الإسرائيلية بدمج شطري المدينة من خلال إزالة بوابة مندلبوم التي شكّلت بوابة العبور بين شطري المدينة الشرقي والغربي بين عامي 1949 - 1967، بالإضافة إلى إقامة خطوط وقف إطلاق النار، كما وتمَّ العمل على توحيد شبكات البنى التحتية والطرق والمواصلات وغيرها.

وحسب ما نشرته صحيفة «إسرائيل اليوم»، فإنَّ وزارة الخارجية الإسرائيلية بدأت العمل بجهود استثنائية لإقناع دول أخرى بنقل السفارات إلى القدس مشيرة إلى أنَّ «الجهد الدبلوماسي الإسرائيلي يعمل بجد لإقناع باقي دول العالم للاقتداء بقرار الرئيس الأمريكي». كما وأشارت بأنَّ بنيامين نتنياهو قد صرح بأنَّه «بعد نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، ستؤدي هذه الخطوة إلى نقل العديد من الدول سفاراتها إلى القدس» (22).

وبعد إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب القدس المحتلة عاصمة لإسرائيل، خطّطت الحكومة الإسرائيلية للمصادقة على بناء 14 وحدة استيطانية في مدينة القدس المحتلة. وحسب ما أذاعته القناة الثانية عشرة الإسرائيلية، فإنَّ وزير البناء والإسكان يوآف جالانت أعدَّ خطة لبناء ألف وحدة استيطانية في مستوطنة «بسغات زئيف» و ثلاثة آلاف وحدة في مستوطنة «كتمون» و خمسة آلاف وحدة في سلسلة جبال «لوفن» داخل حدود القدس، بالإضافة إلى بناء خمسة آلاف وحدة استيطانية في مستوطنة طاروت». هذه الخطة حظيت بموافقة غالبية أعضاء المجلس الوزاري المصغَّر «الكابينيت»، حيث كان رأي أعضاء هذا المجلس بأنَّه لا يوجد وقت أنسب من هذا لتوسيع المدينة على حدِّ تعبيرهم. حنّال دورني، تحدث بأنَّه «يجب العمل وعدم الانتظار لأجل إعداد خطط استيطانية موازية والنهوض الإسرائيلي في هذا المجال» مُلفتاً إلى أنَّ القيود السياسية لا تهمة وسط جهوده لتعزيز الاستيطان وتوسيعه». جاء هذا في مقابلة متلفزة مع القناة العبرية السابعة، وقد كشف فيها عن ضغوط سياسية موجّهة ضدَّ رئيس حكومة الاحتلال لوقف سياسة الاستيطان معرباً عن رفضه في الوقت ذاته لاستجابة نتنياهو لهذه الضغوط. وطالب بضرورة مضاعفة التصريحات الصادرة من الحكومة الإسرائيلية لتسريع وتيرة البناء الاستيطاني في مدن الضفة الغربية المحتلة، وأشار أيضاً إلى أنَّه سيواصل المفاوضات مع الجهات المختصة لإعداد وتقديم خطط استيطانية جديدة. وفي رأيه، فإنَّ الهدف من مضاعفة خطط بناء المستوطنات في الضفة الغربية هو زيادة أعداد المستوطنين لتصل إلى مليون نسمة، ونوّه بأنَّ خطة ترامب حول المفاوضات الدبلوماسية مع الفلسطينيين يجب

ألا تتفق حاجزا أمام المشاريع الاستيطانية. كما ونوه دورني بأن «مهمة مجلس الاستيطان هي تعزيز التصور الذي يؤكد أنّ حل الدولتين فكرة غير واقعية، وقد ولدت من حالة اليأس من قبل اليسار الإسرائيلي، ولا يوجد مكان لهذا الحل وسنواصل الكفاح ضده» (23).

ردود الفعل العربيّة والإسلاميّة تجاه قرار ترامب:

الملك سلمان بن عبد العزيز ملك السعودية وعبر الهاتف - حسب وكالة الأنباء السعودية الرسمية، أبلغ دونالد ترامب: «أيّ إعلان حول وضع القدس قبل التوصل إلى تسوية نهائية سيضر بعملية السلام وسيزيد من التوتر في المنطقة» (24). أما رئيس الوزراء التركي يلدرم فقد أعلن في أكثر من مكان بأن قضية القدس حساسة للغاية، ويتوقع بأن لا تتخذ أية خطوات بشأنها، حيث أنّ سياسة الأمر الواقع من شأنها أن تؤدي إلى تداعيات لا يمكن احتواؤها. ووصف الرئيس التركي أوردغان القدس بأنها خط أحمر بالنسبة للمسلمين. الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي حذر من تعقيد الوضع في المنطقة بسبب إعلان ترامب لأنه يقوّض فرص السلام في منطقة الشرق الأوسط. وفي إعلان للجامعة العربية جاء وصف قرار ترامب بأنه إجراء خطير من شأنه وضع علامات استفهام حول مستقبل دور الولايات المتحدة كوسيط موثوق فيه في محادثات السلام في الشرق الأوسط. بينما دعا الملك عبد الله ملك الأردن إلى بذل جهود مشتركة للتعامل مع تداعيات قرار ترامب ومواجهة أيّ تصرف يقضي على تطلعات الشعب الفلسطيني إزاء دولته المستقلة وعاصمتها القدس. من جهته، قال المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران علي خامنئي بأنه من منطلق اليأس والعجز يريدون أن يعلنوا عن القدس عاصمة للكيان الصهيوني، وهم تجاه قضية القدس يقفون مكتوفي الأيدي وعاجزين عن تحقيق أهدافهم. وهذا الحديث يعني به الأميركيان والإسرائيليين (25). أيمن الصفدي وزير الخارجية الأردني وفي مؤتمر صحفي عقده مع الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، قال بأن بلاده رفضت وأدانت هذا القرار وكان رأيهم بأنه لا شرعية له وأنّ الدول العربية ستعمل على الحد من تبعاته، وبأنّ القدس قضية لا تتقدم عليها أية قضية أخرى في العالمين العربي والإسلامي وكذلك المسيحي، وأنّ أول موقف يجب أن يتّخذ هو الاعتراف بالدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية في حدود عام 1967، ويجب الاستمرار في اتخاذ الإجراءات السياسية والقانونية للحد من التبعات السلبية للقرار الأمريكي ولمواجهة جميع الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية. وأشار كذلك إلى أنّ ما تم اتخاذه من قرار في الكنيست الإسرائيلي بخصوص توحيد القدس لن يتم الاعتراف به؛ لأنه مخالف للقانون الدولي وأنّ الحزب الحاكم في إسرائيل يحاول فرض السيادة

على الضفة الغربية عبر محاولته إقرار شرعنه المستوطنات؛ لأنّ مثل هذا القرار هو مُدان ومرفوض ويخرق كافة القوانين والاتفاقات الدولية. فإجراءات إسرائيل هي أحادية الجانب وتُفوّض فرص السلام في المنطقة وتهدّد الأمن والسلم فيها(26).

الموقف الدولي وتداعياته تجاه الخطوة الأميركية:

المتحدّث باسم الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك صرّح للصحفيين بأنّ الأمم المتحدة دائماً تعتبر القدس مسألة من مسائل الوضع النهائي، ويجب أن تُحلّ خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين استناداً إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، في حين قال البابا فرانسيس أنّه لا يمكنه إخفاء مخاوفه البالغة بشأن الوضع الذي لاح في الأيام الأخيرة، وناشد بقوة الجميع احترام الوضع الراهن للمدينة بما يتفق مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. أمّا الاتحاد الأوروبي فقد دعا إلى استئناف عملية سلام هادفة نحو حل الدولتين، وهذا الطريق لا بد من التوصل إليه عبر المفاوضات لحل وضع مدينة القدس كعاصمة مستقبلية لكلا الدولتين حتى يكون بالإمكان تحقيق تطلعات كلا الطرفين. وقد أعربت كلّ من الصين وروسيا عن مخاوفهما من أن تؤدي خطوة ترامب إلى تصاعد التوتر في المنطقة. وبريطانيا من جهتها أعربت من خلال وزير خارجيتها بوريس جونسون عن أنّها تراقب بقلق التقارير التي تصدر بهذا الشأن، وأنّ بريطانيا تعتقد أنّ القدس يجب أن تكون بوضوح جزءاً من التسوية النهائية بين الإسرائيليين والفلسطينيين من خلال المفاوضات.(27)

في المقابل، أبدى سفراء الدول دائمة العضوية وغير الدائمة في مجلس الأمن إجماعاً بشأن غياب الحصافة والفتنة لدى ترامب. وعبر سفير السويد أولوف سكوغ عن معارضة بلاده وشدّد على أنّ الخطوة الأميركية تتناقض مع القانون الدولي، وأنّ قرارات الأمم المتحدة تتعارض أيضاً مع نداء عدد من أصدقاء الولايات المتحدة وإسرائيل. وجاءت المعارضة الأكثر حدة في خطاب سفير بوليفيا سيرجيو لورانتز سوليز الذي أبدى قلقه من مغبة أن يتحوّل مجلس الأمن إلى أرض محتلة. وعقب الجلسة الطارئة في المجلس أصدر سفراء بريطانيا وفرنسا والسويد وألمانيا وإيطاليا بياناً مشتركاً ندّدوا فيه بالموقف الأمريكي، والذي اعتبروه متناقضاً مع قرارات مجلس الأمن ولا يساهم في تحقيق السلام في المنطقة(28). وبعد ذلك بعشرة أيام بادرت الولايات المتحدة إلى استخدام حق النقض في وجه مشروع قرار قدّمته مصر باسم السلطة الفلسطينية لكنّه حظي بتأييد الدول الأخرى الأربعة عشر في المجلس، وظل الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس متمسكاً بأنّه لا بديل عن حل الدولتين، وليست هناك خطة أخرى في هذه المرحلة.

خلاصة:

في القرار الذي أعلنه ترامب بخصوص القدس يُعتبر أنّ أمريكا هي أول دولة تعترف بالقدس كعاصمة لإسرائيل منذ تأسيسها عام 1948، حيث أنّ مسؤولين إسرائيليين يقولون بأنّ هذا الاعتراف هو اعتراف بالواقع، وحسب المعلومات، فإنّ ترامب كان قد اتّصل بأربعة زعماء عرب ورئيس الوزراء الإسرائيلي وبلّغهم بقراره هذا حسب بيان البيت الأبيض. واعتبر ترامب أنّ هذه العملية تدفع بعملية السلام إلى الأمام! ويقول بيان ترامب أنّه تمّ تبليغ الرئيس الفلسطيني والملك الأردني والملك السعودي والرئيس المصري مسبقاً بقراره بشأن القدس. المعارضة الأوروبية لقرار ترامب اتسمت بنبرة غير مسبوقة في الرفض والتحدي ممّا يزيد من عمق الشرخ في الائتلاف التقليدي بين صفتي الأطلسي، ومنذ فوز ترامب بالانتخابات، أبدت ألمانيا وفرنسا انتقادات متوالية لسياساته، وحتّى على تفاعل أقل مع منطلقه متقلب المزاج في تدبير الشؤون الدولية. وصرّحت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بأنّ بلادها لا توافق على قرار ترامب بشأن القدس، وأكدت بأنّها تتمسك بقرارات الأمم المتحدة التي توضح أنّه يتعيّن التفاوض على وضع القدس ضمن مفاوضات حل الدولتين؛ ولهذا دعت إلى إعادة إحياء عملية السلام على هذا الأساس. (29) إلّا أنّ الأكثر إثارة بالنسبة لردّ فعل رئيسة وزراء بريطانيا تيريزا ماي ما وصفت به قرار ترامب بأنّه لا يساعد آفاق السلام في المنطقة وأنّ السفارة البريطانية ستبقى في تل أبيب، من ناحية أخرى، فقد أعلنت مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي فديريكا موغيرني معارضتها، وأنّ موقفها يحظى بتأييد جميع وزراء الخارجية في الدول الثماني والعشرين الأعضاء في الاتحاد، وشدّدت على أنّ السياق العام هو هش للغاية وأنّ إعلان القرار ينطوي على احتمال العودة بالمنطقة إلى حقبة أكثر ظلامية من ذي قبل. فقد أبلغت مورغيني وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون خلال اجتماعهما في بروكسل عشية خطاب ترامب، بأنّ الاتحاد الأوروبي يؤمن بأنّ الحل الواقعي الوحيد للنزاع بين إسرائيل وفلسطين يقوم على أساس وجود دولتين مع اعتبار القدس عاصمة لفلسطين وعاصمة لإسرائيل.

إنّ تآكل الدّور الأمريكي في مفاوضات السلام قد أوصل العالم إلى مفترق طرق، وفي الوقت نفسه فإنّ مواقف بعض الدول في الأمم المتحدة يتمثّل في تمسّكها بالقرارات الدولية بحل الدولتين في فلسطين، وذلك على أساس أنّ القدس الغربية هي عاصمة لإسرائيل والقدس الشرقية في حدود 1967 هي عاصمة لفلسطين. إنّ ترامب أعلن عن انحيازه للوقوف مع إسرائيل، وهذا يعزّز الاحتمالات بأن يتّجه الفلسطينيون إلى الأوروبيين لتولي قيادة محادثات

السلام مستقبلاً. وبمراجعة للغزو الأمريكي للعراق عام 2003 فإنه سيكون من السهل لبعض الدول والتنظيمات السياسية مثل إيران وحزب الله، وبعض الجماعات الدينية المتشددة ان تتبنى موقفاً معادياً لأمريكا وإسرائيل، وفي هذه الحالة سينتامي تيار العروبة وتيار إسلامي قومي جديد وفي النهاية سينحو كل من هذين تحت مظلة عنوان القدس نحو تشكيل جبهة تشمل العرب والفرس والمسلمين والمسيحيين والسنة والشيعية والمعتدلين والقوميين. على أن يرفع كل هؤلاء شعار لا للقدس عاصمة لإسرائيل، وسيتحول ذلك إلى حركة مقاومة وتحذ، وهذا لا يمكن التقليل منه في إطار رمزية القدس وأبعادها السياسية والنفسية والدينية والثقافية اليوم ومستقبلاً. لهذا، يتبين من المواقف الأميركية في عهد ترامب بأنه يصعد النزاع، ويعمق البعد الديني بين الفلسطينيين المسلمين والمسيحيين من جهة، وبين يهود إسرائيل من جهة ثانية. وسيولد معه شعلة لأعمال العنف دفاعاً عن المواقع الدينية للطرفين، ومن شأن ذلك أن يدخل ترامب في سجل صراع الحضارات. فقرار ترامب هذا بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل لن يعود بالفائدة على الولايات المتحدة الأميركية، وإنما سيؤدي إلى عزلها دولياً وعربياً وإسلامياً وسيؤدي إلى القضاء على فرصة أمريكا في رعاية عملية السلام في الشرق الأوسط. قرار ترامب هذا قد دَعَمَ خطط بنيامين نتنياهو وطموحاته وأضعف مصداقية بلاده دون الاستفادة سياسياً، لأنّ ترامب بعقليته التجارية الاستثمارية قد أخطأ في تقديراته هذه ومغامراته وصفقاته وتجاوزَ الأسس والواقع السياسي ولن يخدم ذلك مصالح بلاده ضمن فلسفة الحزب الجمهوري السياسية. فهذا في حد ذاته يعتبر مغامرة ذاتية من قبله هو دون الوصول لقيمة استراتيجية معينة لأمريكا.

لقد تصرّف ترامب بقراره وأوصل محادثات السلام وأوسلو إلى طريق مسدود بل وإنهاء هذه العملية بطريقة سلبية. ويعتبر ذلك مدخلاً للفلسطينيين للخلاص من تقييدات واتفاقات وتعهدات مع الإسرائيليين، وهذا الأمر يتطلب من القيادة الفلسطينية إعادة النظر في استراتيجياتها ومواقفها اللاحقة داخلياً وخارجياً من حيث وضع الخطط والتحالفات والبحث عن وسائل أخرى وأطراف أخرى لتغيير الخارطة السياسية اللاحقة بخصوص القضية الوطنية الفلسطينية، خاصة في ظل المواقف الدولية سواء الممررة في الجلسة الطارئة لمجلس الأمن الدولي في 8 كانون الأول 2017، أو في جلسة التصويت في الثامن عشر من نفس الشهر بخصوص نية ترامب -أي ما قبل قراره- بخصوص القدس. وهذا الأمر قد ضاعف من التباعد ما بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الأربعة عشر الذين عارضوا لاحقاً القرار الأمريكي هذا. القرار الأمريكي خاطئ وهو يتعارض مع القانون الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن. كل هذه المؤسسات أكدت على أنّ الوضع القانوني للقدس يُظهرها كأرض

محتلة، واعتبرت أن سلوكيات إسرائيل في المدينة وتجاهها بعد ضمها واحتلالها في عام 1967 كلها لاغية وباطلة من الناحية القانونية، وهي مخالفة لأحكام القانون الدولي وكافة القرارات الدولية وجزء منها الولايات المتحدة التي صوتت لصالحها ولم تمارس حق الفيتو ضدها، كما وأن القانون الدولي لن يتغير ولن يتم تراجع عن قرارات مجلس الأمن؛ لأن واشنطن ليست من يقرر تغيير القانون الدولي أو التصرف بقرارات مجلس الأمن. فلم تكن واشنطن طرفاً مهماً في بعض الاتفاقيات الدولية مثل اتفاق روما الذي لم تصادق عليه، والبروتوكولين الإضافيين لاتفاقية جنيف لعام 1977 واتفاقية لاهاي لعام 1899 التي أصبحت سارية حتى عام 1907، واتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الإضافي الأول لعام 1977. رغم كل هذه الموثيق والمعاهدات: هل بإمكان أمريكا وإسرائيل أن يغيّرا من صفة الاحتلال للقدس؟ لا نعتقد ذلك. وبهذا، فإن القرار الأمريكي يعتبر مخالفاً للقرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن بشأن الأرض المحتلة ومنها القدس، ومخالفاً أيضاً لاتفاق أوسلو الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وبرعاية الرباعية بما فيها أمريكا.

ونتيجة لتفاعل الحقوقيين والمختصين حول قرار ترامب الأمريكي بشأن القدس، فقد كان الرأي بأن قرار ترامب بصفته رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية يعتبر تجسيدا للقانون الإسرائيلي القائل بأن القدس بشرطها الغربي والشرقي موحدة بصفقتها عاصمة أبدية لإسرائيل. وذلك في حد ذاته يعتبر انتهاكاً للقانون الدولي. واستناداً إلى مبادئ وقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، تحدت محمد شلالدة عن قرار نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس واعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، بأن القرار الأمريكي يعتبر مخالفاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الذي يحرم احتلال أراضي الغير بالقوة، بل ويحرم مجرد التهديد باستخدام القوة في العلاقات الدولية. كما واعتبر القرار الأمريكي مخالفاً لقرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في تاريخ 29 تشرين الثاني من عام 1947 والقاضي بقيام دولتين يهودية وعربية فلسطينية ومنح القدس وضعاً قانونياً خاصاً تحت وصاية الأمم المتحدة (30). الخبير في القانون الدولي رزق شقير (31) قد أوضح بأن قرار الجمعية العامة عام 1967 رقم 2253 ينص على دعوة إسرائيل إلى إلغاء التدابير المتخذة لتغيير وضع مدينة القدس. لكن القرار الأمريكي المخالف للمواثيق الدولية ضرب بعرض الحائط العديد من القرارات التي تخص القدس كأرض عربية محتلة، والتي تنص أيضاً على تحرير وإبطال الإجراءات التي تتخذها إسرائيل بشأن القدس، ومن ضمن هذه القرارات قرار مجلس الأمن الصادر في 25 أيلول لعام 1971 الذي يؤكد على أن كل الإجراءات التشريعية والدستورية التي تتخذها إسرائيل لتغيير معالم المدينة، بما في ذلك مصادرة الأراضي ونقل السكان وإصدار

التشريعات التي تؤدي إلى ضم الجزء المحتل من المدينة إلى إسرائيل- باطلة ولا وجود لها ولا يمكنها أن تغيّر وضع المدينة. كذلك قرار رقم 22/50 الصادر في تاريخ 4 كانون الأول لعام 1995 عن الجمعية العامة والمتضمن شجب انتقال البعثات الدبلوماسية للقدس وإعادة تأكيد معاهدتي لاهاي وجنيف على الجولان السوري المحتل.

إنّ قرار أمريكا - ترامب، مخالف لاتفاقية أوسلو والمعاهدات العربية الإسرائيلية، ومخالف للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بخصوص الجدار والذي أكد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية. لهذا، فإنّ اعتراف أمريكا بالقدس كعاصمة لإسرائيل، يهدف إلى تسهيل ممارسة السيادة الإسرائيلية على مدينة القدس المحتلة، وبالتالي لا يجوز نقل السيادة على القدس المحتلة إلى إسرائيل كدولة محتلة. ولا يجوز حسب القانون الدولي أن تقوم واشنطن باعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل كدولة محتلة تمارس الانتهاكات الجسيمة ضد الشعب الفلسطيني. فبدلاً من هذا الاعتراف لا بد من اتخاذ الإجراءات القانونية لإجبار إسرائيل لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية. بالتالي لا بد من تحميل إسرائيل المسؤولية القانونية الدولية جرّاء انتهاكاتها لحقوق السكّان المدنيين في القدس، لا أن تُكافأ بالاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لها!!

الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل يعني الإبقاء على الوضع الراهن القائم على الاحتلال، وتوحيد المدينة تحت السيادة الإسرائيلية تنفيذاً لقرار ضم المدينة الصادر عن الكنيست الإسرائيلي، والإقرار بضم الأراضي بالقوة. وهذا كلّ أمر يناقض مبادئ جواز اكتساب الأقاليم عن طريق الحرب. إنّ ذلك يعزّز ويدعم السيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية والغربية، وبناء على قرار الكنيست بضم المدينة بصفتها «العاصمة الأبدية» لإسرائيل وفقاً لقرارات المؤتمرات الصهيونية العالمية، فإنّ ذلك يشرع ما أقامته إسرائيل من استعمار استيطاني في القدس، وخصوصاً أنّ هناك مباحثات جارية بين أمريكا وإسرائيل بشأن اتفاقية إيجار بين الطرفين تتعلق بالسفارة الأميركية، وهذا سيؤثر على أملاك اللاجئين الفلسطينيين في المدينة، علماً بأنّ الاعتراف ونقل السفارة يناقضان الالتزامات والتأكيدات الصادرة عن جميع الإدارات الأميركية السابقة.

الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل مخالف لمبدأ عدم الاعتراف بالأوضاع الإقليمية غير المشروعة. وهذا المبدأ يؤكد على جميع دول العالم عدم الاعتراف بأيّ تصرف مخالف لمبادئ القانون الدولي، وهو التزام مفروض على دول العالم بالامتناع عن الاعتراف بأيّة مكاسب إقليمية غير مشروعة. فإنّ الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت قد أكّدت في

الإعلان المتعلق بالعلاقات الودية والتعامل بين الدول، والصادر عنها عام 1970 على أن أية مكاسب إقليمية تم الحصول عليها عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لا يمكن الاعتراف بشرعيتها. القرار الأمريكي يخالف الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ويحول دون تمكنه من حق تقرير المصير بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وهذا الموقف يعتبر حالة من حالات انتهاك قواعد القانون الدولي وينبغي أن تتكاتف جميع الجهود الدولية في الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لوقفه. كما وأن هذا القرار يفتح الباب أمام دول العالم المساندة لإسرائيل باتخاذ قرارات مماثلة لما اتخذته الولايات المتحدة بخصوص القدس. إن القرار المتعجل وغير المدروس الذي صدر عن إدارة ترامب، لم يسهم فقط في تأزيم عملية السلام المتعثرة أصلاً، ولم يصب الزيت على نار الصراعات الدينية والقومية المتأججة في المنطقة فحسب، بل أنه سيسهم كذلك في إنعاش حركات الإسلام السياسي بما فيها الراديكالية منها، وقد يؤسس لموجة جديدة من ثقافة الكراهية للولايات المتحدة والغرب عموماً، التي ستعتمد حركات الإسلام الراديكالي إلى توظيفها لاستعادة حضورها وترميم ما خلّفته الحرب على الإرهاب من جراحات وإصابات عميقة لحقت بالبنية الأساسية لهذه الحركات.

المصادر

(1) حوار على منبر قناة الجزيرة حول بعنوان: "ما بعد إعلان ترامب بشأن القدس: أيّ مستقبل للقضية الفلسطينية؟"

<http://www.aljazeera.net/studies/ar/net/171225072720732/events/html.2017/12/171225072720732/events/ar/net.aljazeera.studies//:http>

(2) تقرير: الاتحاد الأوروبي ضد إعلان ترامب باستثناء التشيك وهنغاريا.

www.arab48.com

(3) مصدر سابق www.arab48.com

(4) خلفيات اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل وتداعياته – تقدير موقف.

[/http://studies.aljazeera.net](http://studies.aljazeera.net)

(5) القدس في السياسة الأميركية... من ترومان إلى ترامب – تحليل – فوّاز موفق ذنون، 18 ديسمبر 2017 – صحيفة الحياة.

[/http://www.alhayat.com](http://www.alhayat.com)

(6) المصدر السابق.

(7) ما وراء التحرك غير الدبلوماسي لترامب؟

Mark Landler, “For Trump, an Embassy in Jerusalem Is a Political Decision, Not a Diplomatic One“, the New York Times, Dec. 6, 2017

<https://www.nytimes.com/2017/12/06/us/politics/trump-embassy-jerusalem-israel.html?hp&action=click&pgtype=Homepage&clickSource=story-heading&module=first-column-region@ion=top-news&WT.nav=top-news>

(8) تشريح سياسة ترامب بشأن القدس – 6 كانون أول 2017.

Rick Klein, “Analysis: In Jerusalem gamble, Trump may go bust “,

ABC News, Dec. 6, 2017

<http://abc30.com/news/analysis-in-jerusalem-gamble-trump-may-go-bust-/bust-/2748475>

(9) ما الذي وراء التحرك غير الدبلوماسي لترامب؟

Mark Landler, “For Trump, an Embassy in Jerusalem Is a Political Decision, Not a DiplomaticOne“, the New York Times, Dec. 6, 2017

<https://www.theguardian.com/commentisfree/2017/dec/06/donald-trump-jerusalem-statement-capital-israel-middle-east>

(10) ما الذي وراء التحرك غير الدبلوماسي لترامب؟

Mark Landler, “For Trump, an Embassy in Jerusalem Is a Political Decision, Not a DiplomaticOne“, theNew York Times, Dec. 6, 2017

<https://www.nytimes.com/2017/12/06/us/politics/trump-embassy-jerusalem-israel.html?hp&action=click&pgtype=Homepage&clickSource=story-heading&module=first-column-region@ion=top-news&WT.nav=top-news>

(الولايات المتحدة وإسرائيل: مصالح مَنْ أولاً؟ 11

Steven Watts, “What Donald Trump’s Books Say About Winning“, The Atlantic, Nov. 12, 2017

<https://www.theatlantic.com/entertainment/archive/2017/11/what-don->

[/ald-trumps-books-say-about-winning/544661](#)

(الولايات المتحدة وإسرائيل: مصالح مَنْ أولاً؟ 12

Thomas Friedman, “Trump, Israel and the Art of the Giveaway“ the
New York Times, Dec. 6, 2017

<https://www.nytimes.com/2017/12/06/opinion/trump-foreign-policy-giveaway.html?action=click&pgtype=Homepage&clickSource=story-heading&module=opinion-c-col-left-region@ion=opinion-c-col-left-region&WT.nav=opinion-c-col-left-region>

(الولايات المتحدة وإسرائيل: مصالح مَنْ أولاً؟ 13

John J. Mearsheimer, and Stephen M. Walt, “The Israel Lobby and U.S.
Foreign Policy“, Penguin, 2008p. 5,9

<https://www.theatlantic.com/international/archive/2017/12/for-palestinians-theres-only-one-road-left/547832>

(14 الولايات المتحدة وإسرائيل: مصالح مَنْ أولاً؟

Jenna Johnson, “I will give you everything.’ Here are 282 of Donald Trump’s campaign promises.“ The Washington Post, November 28,
2016

https://www.washingtonpost.com/politics/i-will-give-you-everything-here-are-282-of-donald-trumps-campaign-promises/2016/11/24/01160678-b0f9-11e6-8616-52b15787add0_story.html?utm_term=.d8d209a35b2f

(15 الولايات المتحدة وإسرائيل: مصالح مَنْ أولاً؟

Noa Landau, “U.S. Envoy Nikki Haley Says UN Did More Damage
Than Good to Mideast Peace

[/news-world/com.haaretz.www//:https](#) Haaretz, Dec. 8, 2017 ”
[1.827766-premium](#)

(16 ترامب ضد العالم – آراء سفراء العالم الدائمين وغير الدائمين في مجلس الأمن.

Peter Beaumont, “Trump’s recognition of Jerusalem as Israel capital sparks West Bank clashes”

Guardian, December 7, 2017

<https://www.theguardian.com/world/2017/dec/07/jerusalem-un-security-council-us-recognition-jerusalem-donald-trump-israel-capital>

(17) موجة رفض وتحذير دولية من إعلان ترامب القدس عاصمة لإسرائيل – 6 كانون أول 2017.

<http://www.bbc.com/middleeast/arabic/42251041>

(18) جلسة طارئة للأمم المتحدة بشأن القدس – وكالة معًا – 21/12/2017.

<https://www.maannews.net>

(19) <http://www.aljazeera.net/studies/events/2017/12/171225072720732>

[html](http://www.aljazeera.net/studies/events/2017/12/171225072720732)

(20) بأغلبية ساحقة: الأمم المتحدة ترفض إعلان ترامب بشأن القدس.

www.arab48.com

(21) سمير جريس. القدس- المخططات الصهيونية- بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1981، ص52.

(22) الخطوات الإسرائيلية بعد قرار ترامب بشأن القدس – مقال في صحيفة عربي21

[الالكترونية بتاريخ 9 ديسمبر 2017](https://arabi21.com)

(23) بعد قرار ترامب.. خطة لبناء 14 ألف وحدة استيطانية بالضفة – مقال على صحيفة

[عرب 21 الالكترونية بتاريخ 8 ديسمبر 2017](https://arabi21.com)

(24) موجة رفض وتحذير دولية من إعلان ترامب القدس عاصمة لإسرائيل – 6 كانون أول 2017
[42251041-middleeast/arabic/com.bbc.www://:http](http://www.bbc.com/middleeast/arabic/42251041)

(25) المصدر السابق.

[42251041-middleeast/arabic/com.bbc.www://:http](http://www.bbc.com/middleeast/arabic/42251041)

(26) المصدر السابق.

[42251041-middleeast/arabic/com.bbc.www://:http](http://42251041-middleeast/arabic/com.bbc.www://)

27) موجة رفض وتحذير دولية من إعلان ترامب القدس عاصمة لإسرائيل – تقرير على موقع صحيفة الراية اليوم الإلكترونية.

<http://www.bbc.com/arabic/middleeast-42251041>

28) ترامب ضد العالم – آراء سفراء العالم الدائمين وغير الدائمين في مجلس الأمن.

Rick Gladstone “U.S. Faces Blunt Criticism at U.N. Over Jerusalem Decree”, The New York Times, Dec. 8 2017 <https://www.nytimes.com/2017/12/08/world/middleeast/un-jerusalem-security-council.html>

29) ترامب يقرر الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل – مقال نشر بتاريخ 6 تشرين أول 2017 على موقع بي بي سي.

Judith Mischke, “Mogherini: Trump’s Jerusalem decision ‘very worrying’”, POLITICO, Dec. 7, 2016

<https://www.politico.eu/article/federica-mogherini-donald-trump-jerusalem-decision-very-worrying>

30) محمد شلالدة، أستاذ القانون الدولي في جامعة القدس، ومحمد عبيدات، رام الله، العربي الجديد، 7/12/2017.

31) المصدر السابق.

Trump’s decision and its effect on Palestine and the world

Summary

The decision of the United States - Trump, is contrary to the Oslo Accords and the Arab-Israeli treaties, and contrary to the Advisory opinion of the International Court of Justice on the wall, which confirmed the applicability of the Fourth Geneva Convention to the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem. Therefore, America’s recognition of Jerusalem as the capital of Israel is intended to facilitate the exercise of Israeli sovereignty over the occupied city of Jerusalem. This



recognition represents the agreement to the current status of the territory of Palestine, and to permit the decision of the Israeli council which leads the joining of Jerusalem into the Israeli territories by force, which .is contrary to the principles of the acquisition of territories by war

